العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣_٢٠١٦

الطالب: علي الهادي رشيد أ.د. اديب قاسم شندي

جامعة واسط- كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:

واجه الاقتصاد العراقي صدمات وازمات عديدة على مدى اكثر من ثلاثة عقود وهي نتاج الاقتصاد السياسي للحرب والعقوبات الاقتصادية. بالرغم من امتلاكه للموارد المادية إلا أنه لم يكن لديه القدرة على مواجهة هذه الصدمات والازمات ،مما جعله يتعايش اليوم بين مفارقتين اقتصاديتين . اولهما: ولادة نمط تجاري استهلاكي لتلبية متطلبات الحروب والعقوبات عبر سلسلة من الوسطاء التجاريين ، والثانية : ولادة نمط استهلاكي يختلط فيه الخير بالدم بتدهور الكفاية الانتاجية ، وضياع التنمية الاقتصادية. أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يعكس الواقع المتخلف لهيكل الانتاج السلعي، فما زالت الصادرات النفطية تشكل اكثر من ٩٥% من اجمالي .

يهدف البحث تحليل واقع متغيرات الصادرات والنمو في الاقتصاد العراقي ،وقياسها ، وقد اظهرت النتائج أن تحديد العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين النمو الاقتصادي وصافي الصادرات من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموزع ARDL أن معامل تصحيح الخطأ[coinEq(-١)] سالب ومعنوي احصائياً بلغت قيمته (-١,١٥٠٦٨٢) ممّا يعني وجود علاقة اجل طويل بين النمو الاقتصادي والصادرات بينما في الاجل القصير كانت العلاقة ضعيفة جداً .

Abstract

The Iraqi economy faces shocks and crises of more than three consecutive years the political economy of war and economic sanctions. As a result of having the material resources that were not in the grip of these shocks and crises, which made it coexist today between two economic differences. The first is the birth of a consumer trade pattern to the requirements of wars and sanctions through a series of trade

intermediaries, and the second is the birth of a consumer pattern in which good blood is mixed with the deterioration of productivity and the loss of economic development. Commodity structure of trade.

المقـدمة Introduction

ممالاشك فيه أن التجارة تلعب دوراً مركزياً في كل الاقتصاديات منذ القدم سواء أكانت متقدمة ام نامية ، اذ تمتد آثارها عمقاً في هذه الاقتصاديات وفي جوانبها الكلية والجزئية على حد سواء ، وفي البلدان النامية يمكن للتجارة أن تساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال توفيرها جوانب مادية أساسية فيها والإطلال من خلالها على الاقتصاد العالمي وتطوراته السريعة ، والمتابعة في حقل التكنولوجيا والقدرات التقنية الأخرى .

وتشكل البلدان العربية جزءاً مهماً من بلدان العالم التي تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في بلدانها لتحقيق الرفاهية لإفراد مجتمعاتها ؛ فجميعها تقع ضمن مجموعة البلدان النامية ، على الرغم من أن بعضها تمتلك موارد طبيعية ثمينة وتعد إلى حد ما دولاً غنية ، ومنها بلدان الخليج ، إلا إن معظمها – ولاسيما البلدان غير النفطية – تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها ، ويتضح ذلك من خلال الانخفاض في متوسط دخول الأفراد والارتفاع في معدلات البطالة والتضخم والعجز المتزايد في موازين مدفوعاتها والانخفاض المستمر في أسعار صرف عملاتها وكذلك أعباء الديون الثقيلة إضافة إلى سوء توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع .

١ – اهمية البحث

تأتي اهمية البحث خلال قيامه بعملية التصدي لدراسة موضوع التجارة الدولية من خلال اثر الصادرات على النمو الاقتصادي ، اذ تضع الباحث امام ضرورة تبيان الدور الذي تلعبه التجارة الدولية بوصفها واحدة من المتغيرات ذات العلاقة بالتأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي .

٢ – مشكلة البحث

خضعت علاقة متغيرات التجارة الدولية ببعض المتغيرات الاقتصادية إلى العديد من الدراسات التي توصلت إلى استنتاجات غير حاسمة تختلف باختلاف البلدان المدروسة ممّا يتطلب الوقوف على تحليل طبيعة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي .

٣ – هدف البحث

يعد دراسة آثر التجارة الدولية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام الأساليب القياسية الحديثة الهدف الرئيس لهذه الدراسة وتقديرها ، وذلك باستخدام التطورات الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ، وبذلك يتفرع من هذا الهدف الاهداف الاتية :

أ– تأصيل نظري ومفاهيمي للتجارة الدولية وسياساتها ونظرياتها وآثارها الاقتصادية .

ب– تحليل واقع متغيرات البحث المتمثلة متغيرات التجارة الدولية والمتغيرات الكلية كالنمو والتضخم في الاقتصاد العراقي .

جـ– قياس آثر متغيرات التجارة الدولية على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو والتضخم في الاقتصاد العراقي.

٤ – فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من المشكلة السابقة ، إذ أن آثر التجارة الدولية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي وخصائصه لا تخرج عن ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية والتي يتم بواسطتها تمويل الانفاق العام وبالتالي وجود علاقة طردية بين الصادرات وصافي التجارة الخارجية مع النمو الاقتصادي .

المبحث الاول

نظريات التجارة الدولية (من التقليدية الى الحديثة)

تركز هذه النظريات على التفسيرات المختلفة لأسباب وأثار التجارة الخارجية وتقوم على افتراضات متعددة هدفها تبسيط العالم الواقعي من اجل الوصول الى علاقات متميزة ومختصره تتصف بالسهولة لتفسير الاحداث الاقتصادية والتنبؤ بأثارها؛ إذ إن اغلب نظريات الاقتصاد الدولي تقوم على افتراض وجود دولتين وكذلك سلعتين وعنصرين انتاجيين كما وتقوم على افتراض غياب معوقات التجارة والحرية في المعاملات الخارجية دون قيود ، وتوفر المنافسة التامة وحرية انتقال عناصر الانتاج داخل البلد وعدم انتقالها بين دولتين ، وعلى الرغم من عدم واقعية هذه الفروض إلا أنّ معظم النتائج المبنية عليها في التحليل يمكن القول: إنَّها صحيحة وقابلة للتعميم ، ويمكن بيان اهم النظريات التي تفسر التجارة الدولية :

أولا :– النظريات التقليدية

يشير تعبير (النظرية التقليدية) الى المدرسة الكلاسيكية ، وتشير هنا الى جميع الاقتصاديين الذين برزت افكارهم قبل الاقتصادي الشهير (كينز) خلال الفترة الواقعة ما بين اواخر القرن

الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، ولعل اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة بين الدول هو ادم سمث ، وتقوم افكار هذه المدرسة على مجموعة من الافتراضات اهمها حالة سيادة المنافسة التامة وسيادة حالة ثبات الغلة (ثبات التكاليف) والمرونة التامة لحركة اسعار السلع وعوامل الانتاج ، فضلاً عن فروض النظرية على مستوى الاقتصاد الكلي.

١- نظرية الميزة المطلقة

تعد نظرية الميزة المطلقة التي جاء بها الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ أولى النظريات التي تفسر قيام التجارة الدولية حيث تعتمد هذه النظرية على جانب العرض عند تفسيرها للفوارق السعرية بين البلدان وبموجب هذه النظرية فأن أهم وظائف التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق الاسواق المحلية والعمل على ايجاد مجال أوسع لتصريف فوائض الانتاج وقد اعتمد آدم سميث في نظريته على مبدأ التخصص وتقسيم العمل باعتباره من آهم الركائز التي تحكم القدرة الانتاجية للدولة وإن التكلفة الحقيقية للإنتاج وفق آدم سميث تقاس بوقت العمل المبذول لإنتاج السلعة [١] ، وقد افترض سميث إن كل دولة وطبقا لميزتها المطلقة يكون بمكانها أن تتخصص في انتاج سلعة او مجموعة سلع ، تكون كلفة انتاجها ادنى من كلفة انتاج هذه السلع في الدول الاخرى ومن ثم يكون بمكانها استبدال فائض انتاجها من هذه السلع بفائض انتاج الدول الاخرى من السلع ، وقد افترض سميث لنظريته وجود دولتين وسلعتين وان العمل هو العنصر الانتاجي المهم والذي يعد محور العملية الانتاجية، ومن ثَمَّ فإنَّ كلفة انتاج السلعة يتحدد بكمية العمل المبذول في انتاجها [٢] ، كما واوضح سميث فوائد حرية التجارة لأنها تتيح للدولة الاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص وتوسيع حجم الاسواق ، وقد استعمل جميعهم بمعنيين متميزين الاول هو حرية التجارة بين الدول ويشير الثاني الى حرية التجارة لأفراد دولة ما مع مستعمراتها ، ويرى أيضاً أن اختلاف النفقات المطلقة تشكل اساساً لتخصص وتقسيم العمل الدولي وأن هذا الاختلاف سبب قيام التجارة الدولية ومتى ما قامت التجارة توفر لأطراف التبادل منافع اكبر من قبل قيام التجارة ، وانه لم يفرق بين التجارة الداخلية والخارجية واعتبر الثانية هي امتداد للأولى وإنَّ كلا التجارتين وسيلة للتخلص من فائض الانتاج من جهة، وتطبيق التخصص وتقسيم العمل ومبدأ من جهة اخرى .

٢- نظرية الميزة النسبية

تعد هذه النظرية من أهم القوانين الاقتصادية والتي يطلق عليها ايضا " بنظرية المنافع المقارنة " ويعتبرها الكثير من الاقتصاديين المعاصرين حجر الزاوية في تفسير قيام التجارة الخارجية ، وتنص

هذه النظرية على أنَّ كل دولة تتخصص في انتاج السلعة التي يمكن انتاجها بنفقات نسبية اقل من دوله اخرى وبالتالي تقوم بتصديرها واستيراد السلعة التي يتم انتاجها من قبل الدول الاخرى بنفقات نسبية اقل ، بمعنى أن قيام التبادل التجاري بين الدول يتم على اساس اختلاف التكاليف النسبية بينهما، تفترض هذه النظرية وجود دولتين وسلعتين وأن كل عوامل الانتاج تختزل في عامل انتاجي واحد هو العمل وأن انتاج كل سلعة يتم وفقاً لمعاملات فنية ثابتة مع افتراض انعدام تكلفة النقل ومع توافر شروط التبادل الدولي لا بدَّ من توافر فروقات بين التكلف النسبية في انتاج السلعتين في كلتا الدولتين حتى وإن توافرت لكل دولة ميزة مطلقة في كلتا السلعتين ، ومع توافر هذا الشرط فأن كل دولة تتخصص بالسلعة التي تحتل فيها كلفة نسبية ادنى وبالتالي فان ذلك يؤدي الى زيادة في المكاسب وتحقيق الرفاهية من التبادل لكلا الدولتين والعالم .

ومع وجود كلف نسبية ومعدلات تبادل متباينة فإن التجارة الدولية ستكون في الدولتين بوضع أفضل ، وهذه الشروط الواردة في نظرية ريكاردو للنموذج الساكن [٣] ، توضح بأن هنالك تحسناً ملحوظاً في الدخل ومستوى الرفاهية عند حصول تبادل تجاري بين الدولتين إذ يمكن للدولة أن تتوجه إلى أبعد من حدود امكانياتها الانتاجية ويظهر مجموعة السلع التي لا يمكن للدولة أن تحصل عليها في حالة العزلة. فمع التخصص الدولي يكون المستوى العام للمهارات مرتفعاً في قطاع التصدير الامر الذي يؤدي الى زيادة في الانتاج واعادة توزيع الموارد من القطاعات غير التجارية متدنية الكفاءة الى قناة التصدير عالية الانتاجية وهذا ما يسمى بقانون (verdoon) [٤] ، وبمعنى آخر فإن جوهر نظرية الميزة النسبية لريكاردو توضح ان توفر شرط الميزة المطلقة في الدولة لأحدى السلع ليس ضروريا من اجل تحقيق مكاسب المشاركة في التبادل الدولي ، بل يكفي أن يتوافر فيها ما أُطلق عليها ريكاردو الميزة النسبية في إحدى أو مجموعة السلع التي تنتجها وهذا يعني أن قيام التبادل المربح يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية وليس المطلقة للسلع عبر الدول ، وعليه فإن بإمكان الدولة أن تحقق مكاسب من التبادل الخارجي للتجارة حتى لو كانت تكاليفها الحقيقية أكبر في السلع المنتجة جميعها ، عند مقارنتها مع شركائها التجاريين [٥] ، و يصبح دور التجارة وآثارها بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في القطاعات الاقتصادية كافة [٦] ، ونتيجة لتقسيم العمل فإن الإنتاج يزداد ومن ثَمَّ يرفع المستوى المعيشي للأفراد أو ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع وذلك لأن التخصص القائم على أساس قانون الميزة النسبية يمثل وسيلة لتعظيم مستوى الإنتاج ، وتتحقق الرفاهية لدى الشعوب من التبادل التجاري من إتاحة الفرص للحصول على السلع

الأجنبية الأقل سعراً من السلع المحلية ، ويصف الاقتصادي (Hicks) المكاسب المتحققة من التبادل الدولي في عبارته المشهورة [٧] :

((المكاسب التجارية هي الفرق بين قيمة الأشياء المستحصل عليها وقيمة الأشياء المفقودة))

٣- نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت مل)

يعد اهمال جانب الطلب في مقدمة الانتقادات التي وجهت إلى الصيغ الاولية للنظرية التقليدية في تفسير التبادل الدولي ، باعتبار أن السعر النسبي للسلع عالميا يتحدد بتفاعل العرض مع الطلب ، كما أنه يحدد المكاسب من التجارة .

تستند هذه النظرية على مجموعة افتراضات أهمها أن القيمة الكلية لطلب الدولة الاولى على السلعة المنتجة في الدولة الثانية تتساوى مع الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الاولى ، وإن معدلات التبادل تعتمد على الطلب المتبادل وعلى مروناتها لكلتا الدولتين فضلا عن الافتراض بان لتكاليف النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية ، وتتمثل الفكرة الاساسية لهذه النظرية إن نسبة التبادل الدولي تتوقف على الطلب المتبادل بين دولتين ، حيث يرى ميل أن كلما زاد الطلب من قبل الدولة الاولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند ذلك سوف تكون نسبة التبادل في مصلحة الدولة الثانية ، وبذلك تكون الفائدة الاكبر في التعامل لصالح الدولة صاحبة الطلب الاقل والفائدة الاقل تكون من نصيب الدولة صاحبة الطلب الاكبر ، لقد جاءت هذه النظرية لسد الفجوة التي تركتها النظرية الريكاردية والمتمثلة بعجزها عن ايضاح حدود التبادل بين الدولتين ، حيث يمكنها تحديد الحد الاقصى والحد الادنى لشروط التبادل بين السلعتين ، ومن أبرز ملامح هذه النظرية تناولها مسألة القيم الدولية أي المعدل التي يتم به استبدال السلعة الواحدة مع الاخرى بين الدول ، كما حاول ايضاح الكيفية التي تتحدد فيها هذه القيم او المعدلات ، وكذلك الالية التي تتوزع وفقها فوائد تقسيم العمل الدولي بين اطراف التبادل التي تطبقه عند تخصص الدول بإنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة نسبية اكبر فاذا كان ريكاردو قد اعتمد في تحليله على فكرة الميزة النسبية حيث ثَبت كمية الانتاج محاولا اظهار الفروق في النفقات اللازمة لإنتاج السلعتين بين اطراف التبادل فان ميل قد ثبتَ النفقة اي كمية العمل من أجل تبرير فروق الانتاج و اظهار الكفاءة في انتاج سلعة معينة في دولة معينة الامر الذي يحتم تخصص هذه الدولة في انتاجها وتصديرها ، بمعنى آخر إذا كان ريكاردو قد اعتمد على مبدا الميزة النسبية في العمل كأساس لإظهار نظريته في تفسير اسباب قيام التباد الدولي ، فإن ميل اعتمد على مبدأ الكفاءة كأساس لقيام التبادل الدولي .

ثانيا :- النظريات التقليدية الحديثة

١- نظرية هكشر – اولين (وفرة عناصر الانتاج)

يعود الفضل في ابراز هذه النظرية في التجارة الدولية الى الاقتصادي السويدي هكشر ١٩١٨ ، وتلميذه اولين ١٩٣٣ ، اذ توصلوا الى ان اختلاف التكاليف (الاسعار) النسبية بين الدول يرجع الى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول ، وفيما يلي اهم مرتكزات هذه النظرية والنظريات المرتبطة بها .

أ- الافتراضات

إن أهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية [٨] :

(اولا) – انتاج السلعة يخضع لظروف ثبات غلة الحجم بمعنى إن زيادة استخدام عناصر الانتاج بنسبة معينة تقود الى زيادة الانتاج النسبة.

(ثانيا) – المعرفة التامة لحركة عناصر الانتاج داخل الدولة من نشاط إلى آخر وفق العوائد الحدية ، مع افتراض عدم انتقال عناصر الانتاج بين الدول .

(ثالثا) – سيادة ظروف المنافسة التامة في اسواق كل من السلع وعناصر الانتاج

(رابعا) – أذواق المستهلكين ثابتة وان قيام عملية التبادل لا يؤدي الى تغير هذه الاذواق التي لا تختلف كثيرا بين الدول .

(خامسا) – وجود دولتين وسلعتين وعاملي انتاج .

ب- المضمون

تنص نظرية هكشر اولين على أن فرق الفوائض النسبية لعناصر الانتاج واسعار هذه العناصر بين البلدان هو من أهم اسباب قيام التجارة ، وفق هذه النظرية فإن كل بلد سوف يقوم بتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها عنصر الانتاج المتوفر والارخص نسبياً فيها وتقوم باستيراد السلعة التي يتطلب انتاجها عنصر الانتاج النادر والاغلى نسبيا فيها ، وقد اكد هكشر – اولين على أن اختلاف التكاليف النسبية من دولة إلى أخرى مرتبط باختلاف مستوى انتاجية هذه الدول وهذه الانتاجية تتوقف على عاملين اساسيين هما [٩] :-

(اولا)- اختلاف درجة الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج في الدولة يؤدي الى اختلاف وتفاوت الاسعار النسبية لعناصر الانتاج من دولة الى اخرى .

(ثانيا) – اختلاف دوال الانتاج من دولة إلى أخرى ، فمن الجانب الفني تحتاج بعض السلع الى توفر عوامل الانتاج بدرجة اكبر من غيرها .

كما وأكد هكشر على أنه عند قيام التبادل التجاري بين الدول فإن صادرات كل دولة من السلع التي تمتلك فيها وفرة نسبية في عناصر انتاجها لكون تكلفة انتاجها منخفضة نسبي مقارنة بغيرها من الدول اما وارداتها تكون من السلع التي يحتاج انتاجها عناصر انتاج غير موجودة او نادره نسبيا فإن السبب الاساس لقيام التجارة الدولية بين دولتين هو الحصول على السلع والخدمات من الخارج بتكلفة اقل من تكلفة انتاجها محليا(١٠) .

كما يمكن تقسم نظرية هكشر – اولين الى نظريتين فرعيتين اولها نظرية هبات عناصر الانتاج وتبحث هذه النظرية السبب في اختلاف النفقات النسبية بين الدول على اساس اختلاف الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج ، والثانية نظرية تعادل اسعار عناصر الانتاج تحاول تفسير التغيرات التي يحدثها التبادل الدولي على الاسعار النسبية لعناصر الانتاج .

ويمكن التمييز بين نظرية هكشر – اولين وبين النظرية الكلاسيكية وبشكل خاص في النفقات النسبية من عدة جوانب من اهمها :-

(١)- لم تأخذ النظرية الكلاسيكية عوامل الانتاج في الاعتبار واقتصر تحليلها على عامل واحد هو العمل، بينما تدخل نظرية هكشر اولين في تحليلها بقية عناصر الانتاج.

(٢) – النظرية الكلاسيكية تنص على ثبات عناصر الانتاج بينما يأخذ اولين بفكرة تزايد عناصر الانتاج او ما يسمى بتناقص الغلة.

(٣) – ترجع النظرية الكلاسيكية تخصص الدولة في التبادل الدولي الى اساس المزايا المطلقة مع سميث والمزايا النسبية مع ريكاردو في حين تستند نظرية هكشر- اولين الى فكرة استخدام عناصر الانتاج المتوفرة بكثرة ليس استخدام عناصر الانتاج النادرة .

د- النظريات المرتبطة بنظرية هكشر – اولين

(اولا) - <u>نظرية هكشر – اولين – ساملسون</u>

جرى تحليل أثار هبات عوامل الإنتاج على التجارة الدولية في بداية القرن العشرين كما راينا وفق نموذج هكشر – اولين ، إذ يحدد هذا النموذج الفارق في هبات عناصر الإنتاج على انه سبب في قيام التجارة الدولية ، إذ إن كل دولة تصدر السلعة التي تستخدم بكثافة عامل إنتاجها الوفير والرخيص نسبياً وتستورد السلعة التي تستخدم بكثافة عامل إنتاجها النادر نسبياً ، والنتيجة الطبيعية لنظرية هكشر – اولين هي تماثل أسعار عناصر الإنتاج والتي تؤكد بأن الأسعار تتماثل ما بين الدول في ظل صعوبة انتقال عوامل الإنتاج دولياً . عليه وفي ظل هذه الافتراضات فالدول الداخلة في التبادل التجاري الدولي تحسن الدخل والرفاهية وتزيدهما عن طريق التخصص لأفضل عناصر

الإنتاج بالمقارنة مع الاكتفاء الذاتي ونظرية (Samuelson) تؤدي إلى تعميم نموذج هكشر – اولين وهو ما يدعى بنموذج هكشر – اولين – ساملسون الذي يحلل آثار التجارة الدولية على توزيع الاستخدام والدخل[١١]، وطبقاً لهذا النموذج فأن التجارة الدولية تؤدي إلى تحقيق الكفاءة عن طريق إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية والتحركات في الأسعار تولد فروقات عوائد عناصر الإنتاج الدولية التي تشجع رجال الأعمال لتحريك عناصر الإنتاج لإزالة فروق عوائدها بين الدول ، وبافتراض وجود دولة معينة يكون فيها القطاع المستورد كثيف رأس المال والقطاع المصدر كثيف العمل إذ تنخفض الأسعار النسبية المحلية للقطاع المستورد ؛ وبالنتيجة فإنه إذا كان الاقتصاد على حد أمكانية الإنتاج فأن الناتج سوف يزداد في قطاع التصدير وينخفض في قطاع الاستيراد ، وطالما أن قطاع التصدير ذو كثافة رأسمالية اقل من القطاع المستورد فأن التغير في تركيب الناتج يرفع الطلب الكلي على العمل فينخفض الطلب على رأس المال والنتيجة وجود توازن جديد إذ تزداد الأجور الحقيقية وينخفض ريع رأس المال مما يغير توزيع الدخل في الاقتصاد المفتوح .

(ثانيا)- <u>نظرية ستولبر – ساملسون</u>

ظهرت هذه النظرية في عام ١٩٤١ ، و اعتمدت هذه النظرية في تحليلها على فروض نظرية هكشر – اولين ، وتدرس آثر تغير اسعار السلع على دخول عوامل الانتاج ، وتبحث في الاثر الذي يمكن ان يؤدي اليه التدخل في اسعار السلع على حجم انتاج تلك السلع وفق نموذج للتوازن العام ، وقد اثبتت هذه النظرية بانه في حالة ارتفاع الاسعار النسبية المحلية لسلعة معينة فأن ذلك يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي لعنصر الانتاج المستخدم بكثافة لإنتاج تلك السلعة وذلك بسبب ارتفاع سعر هذه السلعة محلياً عند مقارنتها بأسعار السلع الاخرى الامر الذي سوف يحفز المنتجين على زيادة انتاجها دون القيام باستيرادها بسبب فرق التكاليف وبما ان مستوى عرض عناصر الانتاج ثابت فأن الانتاج الإضافي يستلزم تحويل قسم من عناصر الانتاج التي كانت تستخدم في انتاج السلع الاخرى الى انتاج هذه السلعة ، وقد اثبتت هذه النظرية أن ارتفاع الاسعار النسبية المحلية لسلعة معينة سوف يؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي بعنصر الانتاج الذي يستخدم بكثافة في انتاج هذه السلعة بسبب ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة بالمقارنة مع اسعار السلع الأخرى وهذا الامر سوف يحفز المنتجين على زيادة انتاجها عوضاً عن استيرادها المكلف وبما أن مستوى عرض عناصر الانتاج ثابت فإن الانتاج الاضافي المرافق لزيادة الاسعار يتطلب تحويل عناصر انتاج اضافية .

(ثالثا) – نظرية ريبزنسكي [١٢]

تعتمد هذه النظرية التي قدمها ريبزنسكي عام ١٩٥٥ على أثر زيادة عرض عوامل الانتاج في اطار التحليل الساكن المقارن ، وتفترض هذه النظرية إلى أن نمو عامل واحد من عوامل الانتاج فقط يقود إلى توسيع انتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل النامي بكثافة بينما يتم تقليل انتاج السلعة التي تستخدم عامل الانتاج الذي لم ينمو مع افتراض ثبات الاسعار النسبية للسلع ، وتتناول هذه النظرية حالة دولة واحدة تقوم بإنتاج سلعتين باستخدام عنصرين من عناصر الانتاج ولم تصل بعد الى حالة التخصص الكامل في انتاج اي من السلعتين ، فاذا كانت اسعار هاتين السلعتين ثابتة مع امكانية انتقال عوامل الانتاج بين الصناعتين ، فقد أثبتت هذه النظرية أنها في حالة الزيادة في عرض أي من عناصر الانتاج سيؤدي حتماً إلى الزيادة في حجم تلك السلعة التي اعتمدت طرق انتاجها على كثافة استخدامها للعامل الذي ازداد عرضه ، ولكنها في نفس الوقت ستؤدي إلى انخفاض حجم السلع التي اعتمدت طرق انتاجها على العامل ذات الكثافة الثابتة ، توصل ريبزنسكي إلى ان معدل الزيادة في حجم انتاج السلعة الاولى سيكون اكبر من معدل الزيادة في حجم العرض من عامل الانتاج ، رغم افتراض ثبات غلة الحجم وثبات طرائق الانتاج ، وعليه تنص هذه النظرية على ان الزيادة في عرض احد عوامل الانتاج بنسبة معينة بافتراض ثبات الاسعار ستؤدي إلى زيادة بنسبة اكبر في انتاج السلعة المستخدمة لهذا العنصر بكثافة وستؤدي من ناحية اخرى الى تخفيض انتاج السلعة الاخرى .

وقد حدد أسباب النتيجة أعلاه على النحو الآتي :

(١)– في حالة الثبات في اسعار السلعتين لا بد أيضا ثبات في اسعار عاملي الانتاج .

(٢) – لا يمكن لعاملي الانتاج الثبات في اسعارها إلا إذا ثبتت انتاجية كل منهما .

(٣) – لا يمكن ثبات انتاجية عاملين الانتاج إلا إذا ثبتت النسبة المستخدمة من احداهما .

ثالثاً :– النظريات الحديثة في التجارة الدولية

لقد فسحت نظرية هيكشر اولين المجال امام المفكرين الاقتصاديين في البحث عن اسباب قيام التبادل التجاري الدولي وآثارها الاقتصادية ، والتنبؤ بأنماط التجارة ولكن الدوافع التي بنيت عليها النظريات والنماذج الحديثة تختلف عن افكار النظريات التقليدية ، لأنها ركزت في حقيقة واقع التجارة الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، لذا لابد من اسقاط الفروض التقليدية التي بنيت عليها هذه النظريات المتمثلة بالمنافسة الكاملة وثبات غلة الحجم وغيرها من الفروض ، ويمكن تركيز الضوء على بعض النظريات والنماذج في هذا المجال وعلى النحو الاتي :–

١- نظرية التجارة في السلع المصنعة (تحليل ليندر)

ظهرت هذه النظرية عام ١٩٦١ على يد السويدي ستافان ليندر (يطلق عليها احيانا نظرية تشابه الأذواق) نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي في الستينات من القرن الماضي بعد تزايد التبادل التجاري العالمي خصوصا فيما بين الدول المتقدمة مقارنة بحجم التجارة الدولية ، فكل دولة من هذه الدول تصدر للأخرى سلعا صناعية من نفس الطبيعة والنوعية التي تستهلكها في النطاق المحلي [١٣] ، اذ تفسر هذه النظرية تطور وقيام التجارة بالاعتماد على المنهج الديناميكي (المتحرك) وبذلك فهو مختلف عن الكلاسيك والنيوكلاسيك في اتباعهم المنهج (الساكن) ، وتقوم هذه النظرية على الافتراضين الآتيين [١٤] :-

أ- احتمال تصدير السلع التي يوجد لها سوق محلية .

ب- ان مجال وجود السلع في الاسواق المحلية يعمل على معدل الدخل الفردي باعتباره هو المحدد الاهم لكمية الطلب .

ان هذين الافتراضين يحددان الفكرة القائلة بانه كلما تقارب معدل دخل الفرد بين الدولتين كلما زاد احتمال التجارة بينهما .

ويميز ليندر بين التجارة الدولية في السلع المصنعة والسلع الاولية ، حيث تتم عملية التجارة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث في السلع الاولية ، أمّا الدول المتقدمة يتم التبادل في السلع المصنعة ، وبذلك فأنه يرى ان عملية التبادل التجاري للمواد الاولية تتم على اساس الميزة النسبية ، وبهذا فأن انتاج السلعة في الدول يتوقف على مدى الوفرة النسبية لهذه المواد الاولية لأنها هي من تحدد تكلفة الانتاج في تلك الدولة ، فكلما كانت المواد الاولية متوافرة انخفضت تكلفة انتاج تلك السلعة المنتجة ، مما يكون دافع لتلك الدولة على تصديرها الى الخارج ، ومن ثَمَّ زيادة قدرتها التنافسية على النطاق العالمي .

اما بالنسبة للسلع الصناعية فقد قسمها ليندر الى صناعات محتملة ، وصناعات فعلية ، ويقصد بالصناعات المحتملة هي قدرة الدولة الفعلية على تصدير تلك السلعة وهو يتوقف على النوع الثاني اي الفعلية والذي يحددها من خلال الطلب المحلي ، لأنَّ الطلب المحلي لغاية تحديد التصدير هو شرط اذا ارتبط بالثمن وغيره من بقية العوامل التي تجعل عملية التصدير ذات جدوى اقتصادية ، ويرى ليندر ان العوامل التي تؤثر في الصادرات والواردات كثيرة ويرى ان العامل الاساس للصادرات هو وجود طلب محلي قوي عليها ، ويرتبط نجاح تصدير السلعة بأهمية الطلب الداخلي عليها ، فالسلعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلا لطلب داخلي كبير ، وان الطلب الخارجي

امتداد للطلب الداخلي وهو ما يسميه بـ (الطلب الممثل) كون أنَّ المنتجين لا يقومون بالإنتاج الا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية وحجم الطلب الممكن وفرص الرب في السوق المحلية بعدها يتم التصدير الى الاسواق الخارجية فضلاً عن أن السلع المصنعة تحتاج الى الى سوق واسعة تتسم بدخول عالية اضافة الى فن انتاجي لتطويرها ، وقد بين ليندر في حالة التحول من السوق المحلية إلى السوق الخارجية اي التصدير يتوقف على مدى معرفة الحاجة الفعلية للسوق المحلية من حجم الانتاج من قبل المنتجين ومدى قدرته على استيعاب الانتاج ومن ثم يتم تصدير الفائض عن الحاجة الداخلية ، وإن سبب الاعتماد على السوق المحلي هو معرفة السوق من قبل المنتجين وعدم التأكد من العوائد والمخاطر في الاسواق الخارجية ، ولا يمكن للمنتج معرفة سلعته وكفاءتها وقدرتها على المنافسة لغاية التصدير الا اذا تم بيعها في السوق الداخلي، ومن ثم بيعها في السوق الخارجي ، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الخارجي ومن السهولة انتقال السلع قد يتم انتاج سلعة في دولة ما لا تحتاجها هذه الدولة ولكن بسبب الحاجة اليها في دولة اخرى .

٢- نموذج الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج

اطلق بوزنر عام ١٩٦١ نظرية نموذج تجارة الفجوة التكنولوجيا والتي يركز فيها على امكانية حيازة احدى الدول طرائق فنية متقدمة تمكنها من انتاج سلع جديدة او سلع ذات جودة افضل وبتكاليف اقل مما يؤهلها الى اكتساب ميزة نسبية من غيرها من الدول ، ومن ثَمَّ يمكنها من قيام التبادل الدولي عن طريق زيادة الكفاءة في انتاج السلعة ذات التفوق التكنولوجي وبالتالي امكانية تصديرها الى غيرها من الدول التي لم تشهد تغير تكنولوجي مماثل والتي لا تستطيع انتاجها محليا او تقليدها [١٥] ، حيث تبين هذه النظرية ان ادخال منتجات جديدة وعمليات انتاج جديدة هي اساس اعتماد الصفقات التجارية الكبيرة بين الدول الصناعية ، ومثل هذا يعطي براءة اختراع للمنشاة المبتكرة وللدولة احتكار ولو مؤقت في السوق العالمي ، وذلك بالاعتماد على الاختراع وحقوق الملكية ، ويحدث هذا في الدول المتقدمة كما في الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اكثر الدول تطوراً في المجال التكنولوجي وتقوم بتصدير انواع كثيرة من السلع ذات المستوى التكنولوجي الرفيع الى الاسواق العالمية ، اذ يقوم المستوردون بالحصول على هذه المنتجات ومن ثم دراستها والتعرف على الية انتاجها ثم بعد فترة من الزمن يتم الحصول على براءة اختراع بإنتاج وعرض هذه السلع في الاسواق المحلية والدولية مستفيدين من رخص الايدي العاملة ، بل احيانا يتم تصديرها الى الولايات المتحدة الامريكية ، وفي هذه المدة يقوم المنتج الامريكي بإنتاج انواع جديدة من السلع

ويصدرها الى الاسواق العالمية بفضل ما يتمتع به المنتجون من تفوق تكنولوجي على بقية دول العالم .

حدد بوزنر الفجوة التكنولوجيا بيانيا كما في الشكل (٥) .

شكل (١)

الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

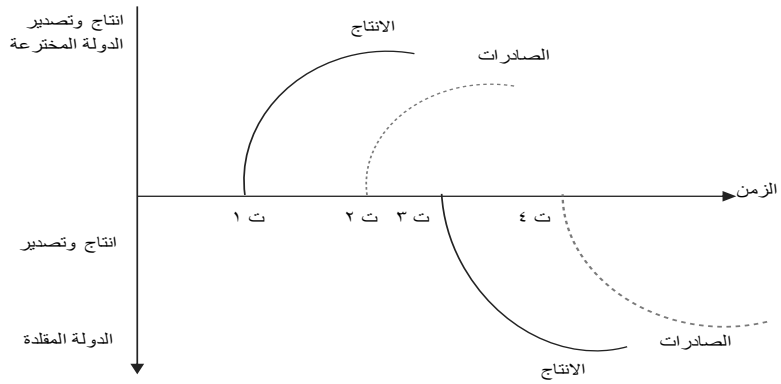

المصدر :- رعد حسن الصرن ، " اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية " ، سوريا ، سلسلة الرضا للمعلومات ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠، ص ٢٢٣ .

من الشكل السابق يرى بوزنر وجود فجوتين [١٦] الاولى فجوة الطلب التي تمتد بين انتاج السلعة في الدولة صاحبة الاختراع (ت١) وبين استهلاك السلعة في الخارج (ت٢) ، والثانية فجوة التقليد التي تمتد من بين بداية الانتاج في الدولة الام (ت١) وبين بداية انتاج نفس السلعة في الخارج (ت٣) .

وعلى الرغم من أهمية نموذج بوزنر في بيان آثر التقدم التكنولوجي في تفسير التبادل الدولي إلا أنه لم يقدم اجوبة لعدة تساؤلات اهمها ما هو مقدار حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة واسبابها فضلا عن مقدار المدة الزمنية التي تستطيع الدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بتفوقها التقني وكيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوة مع مرور الزمن ؟ ، الامر الذي مهد الى ظهور نموذج دورة المنتج من قبل فيرنون عام ١٩٦٦ [١٧] ، والتي اجاب عن هذه التساؤلات في نموذجه والتي بين فيها سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية خلال هذه المراحل ، واسترشد بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذوي الدخل

المرتفع او بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل ، ويوضح في نموذجه عن الولايات المتحدة الامريكية ان المنتج يكون جديداً في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الاخرى ثم يصبح بعد ذلك نمطيا كما في الشكل الاتي :-

شكل (٢)

دورة حياة منتج سلعة معينة في امريكا

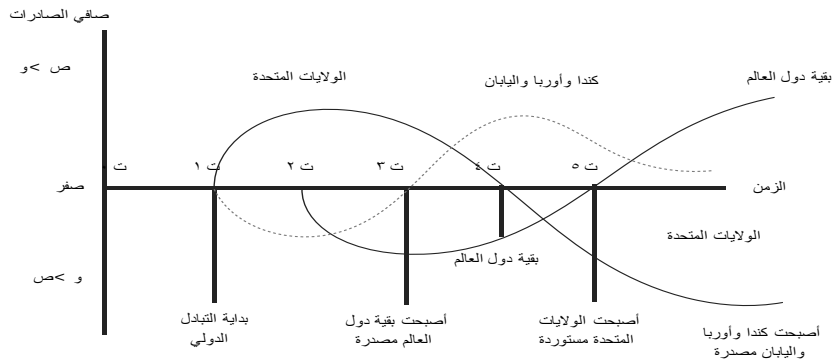

المصدر :- رعد حسن الصرن ، " اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية " ، سلسلة الرضا للمعلومات ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، سوريا ، ٢٠٠٠، ص ٢٢٦.

من الشكل السابق ميز فيرنون ثلاث مراحل [١٨] اولها مرحلة الانتاج الجديد والتي تتميز بإنتاج السلع الجديدة في الاسواق المحلية وتكون نفقات الانتاج مرتفعة وتتمتع الشركات المنتجة بالاحتكار ، اما الثانية فهي مرحلة المنتج الناضج والتي يزداد انتشار هذه المنتجات تدريجيا وتتحسن نوعيته عن طريق البحث والتطوير وانتشاره في اسواق الدول الاخرى ذات الطلب المماثل ومن خصائص هذه المرحلة انخفاض نفقات الانتاج ، اما المرحلة الثالثة هي مرحلة المنتج النمطي والتي يستقر فيها اسلوب الانتاج وتنتشر التكنولوجيا المستخدمة في الدول المتقدمة ويتخذ المنتج شكلا نمطيا ، وبالرجوع الى الشكل السابق نلاحظ ان الانتاج والتصدير لسلعة معينة في الولايات المتحدة الامريكية بدا عند (ت١ و ت ٢) بعدها تقوم الدول المستوردة بتطوير طاقتها الانتاجية بمساعدة فروع الشركات الامريكية (في الغالب) الموجودة فيها ، وبعد فترة اخرى من (ت٢ الى ت٣) وبقدر ما تتقادم التكنولوجيا الخاصة بهذا النوع من السلع بقدر ما تفقد الولايات المتحدة ميزتها النسبية وتصبح في النهاية مستوردة صافية لهذا النوع من السلع عند الفترة (ت٤) .

المبحث الثاني

تحليل النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد العراقي

أولا: تحليل النمو الاقتصادي

أثارت مشكلة النمو الاقتصادي جدلاً واسعاً بين الكثير من الاقتصاديين ، وتمكن آدم سمث في مؤلفه "البحث عن طبيعة وأسباب ثورة الأمة" عام (١٧٧٦) من الإجابة عن السؤال لماذا تكون بعض البلدان غنية والأخرى فقيرة كما أن نصيب الفرد من الناتج يتباين حيث يكون منخفضا في بلدان معينة ومرتفعا في أخرى[١] ، ويمكن بيان تحليل النمو الاقتصادي في العراق من بيانات الجدول (١) .

بعد تغيير النظام السياسي في العراق وتوقف مؤقت لعمليات تصدير النفط وتوقف المشاريع الإنتاجية شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاض كبير بلغت قيمته (٢٩٥٨٥٧٨٩) مليون دينار بمعدل نمو سالب مقداره (٢٧,٨-%) خلال عام (٢٠٠٣) ، أما قيمته بالأسعار الثابتة بلغت (٢٦٩٩٠,٤) مليون دينار بمعدل نمو سالب (٣٣,١-%).

اذ يلاحظ من خلال الجدول(١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) ، أذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٥٣٢٣٥٣٥٩ ، ٧٣٥٣٣٥٩٩ ، ٩٥٥٨٧٩٥٥ ، ١١١٤٥٥٨١٣) مليون دينار للأعوام (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) على التوالي بمعدلات سنوية موجبة متباينة بلغت (٧٩,٩% ، ٣٨,١% ، ٢٩,٩% ، ١٦,٦%) ، اما قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أخذت ايضا بالارتفاع ووصلت قيمتها (٤١٦٠٧,٨ ، ٤٣٤٣٨,٨ ، ٤٧٨٥١,٤ ، ٤٨٥١٠,٦) مليون دينار للسنوات المذكورة أعلاه وبمعدلات سنوية متباينة بلغت (٥٤,١%، ٤,٤% ، ١٠,١% ، ١,٣%) وهذا التحسن للناتج المحلي الإجمالي يرجع الى ارتفاع حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت (١٠٠) دولار للبرميل الواحد، فضلاً عن قيام الدولة بتشجيع القطاع الخاص من خلال فتح أفاق الاستثمار المحلي والأجنبي .

وقد شهد عام (٢٠٠٨) ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (١٥٧٠٢٦٠٦٢) مليون دينار بمعدل سنوي بلغ (٤٠,٨%) أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ بلغت قيمتها (٥١٧١٦,٦) مليون دينار وبمعدل نمو موجب مقداره (٦,٦%) وهذا التحسن يعود إلى نجاح السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني والسياسي وبعض التحسن في القطاعات وارتفاع أسعار النفط

بالأسعار الثابتة بقيمة (١٧,٩%) قياساً بالعام الماضي[١] ، وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قيمة مقدارها (١٣٠٦٤٢١٨٧) مليون دينار خلال عام (٢٠٠٩) قيمة وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١٦,٨-%) أما قيمته بالأسعار الثابتة بلغت (٥٤٧٢٠,٨) مليون دينار معدل نمو موجب نسبتهُ (٥,٨%) وهذا يعود الى أزمة الولايات المتحدة وزحفت إلى الدول الأخرى مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط ، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الخام لهذا العام نسبة (٣٣,٦%) قياساً بالعام السابق وانخفاض بالقطاعات الأخرى[٢] .

أما المدة (٢٠١١ – ٢٠١٣) شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا مقداره (٢٦٧٤٠٠٠٠٠) مليون دينار خلال عام (٢٠١٣) بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (٦,٢%) وبلغت قيمته بالأسعار الثابتة (٧٣٨٣٠) مليون دينار بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (٥,٤%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال هذه المدة . أما خلال عام (٢٠١٤) شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً واضحاً إذ بلغت قيمته (٢٥٨٩٠٠٠٠٠) مليون دينار بمعدل سنوي سالب بلغ (٣,١-%) مقابل انخفاض قيمته بالأسعار الثابتة تصل الى (٧٢٧٣٦,٢) مليون دينار بمعدل سنوي سالب بلغ (١,٤-%) بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بهجمات داعش (الإرهابي) واحتلاله لثلاث محافظات وانخفاض أسعار النفط العالمية الى أقل من ٥٠ دولار من جهة ومن جهة أخرى عدم اقرار الموازنة لهذه السنة ، ووصف هذا العام بأنه العام الأسوأ لتاريخ الاقتصاد العراقي[١]. واستمر التباين بالناتج المحلي الإجمالي للسنوات السابقة أذ وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (١٩٦٥٣٦٣٥٠,٨) مليون دينار عام (٢٠١٦) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٠,١-%) وبلغت قيمته بالأسعار الثابتة (٦٩٩٦٠,٤) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٧٤,٣-%) ، وقد سجل GDP بالأسعار الجارية معدل نمو مركب مقداره (١٤,٤٨%) أما بالأسعار الثابتة كانت قيمة معدل النمو المركب (٧,٠٣%) خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦).

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ قيمة مقدراها(١٠٢٤,٧) عام (٢٠٠٣) واستمر بالتذبذب ما بين الزيادة والنقصان ووصل الى قيمة مقدارها (١٢٣٠,٢) عام (٢٠١٦) وبلغ معدل النمو المركب لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١,٣١%) خلال المدة (٢٠٠٣ -٢٠١٦).

يلاحظ من خلال الجدول (١) أن فجوة الناتج تتباين ما بين السالبة والموجبة للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) ، أذ أظهرت بأنها فجوة سالبة من عام (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) ماعدا عام (٢٠٠٦) بسبب ما مر به الاقتصاد العراقي من الظروف الصعبة التي ألقت بصعوباتها على الأنشطة الاقتصادية

وتراجع الناتج الحقيقي عن الناتج المحتمل مع استمرار انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الحقيقي من جهة ومن جهة أخرى تكاد تكون معدومة مقارنة بقطاع النفط ، أما المدة (٢٠١١ – ٢٠١٥) تميزت فجوة الناتج بأنها فجوة موجبة أي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحتمل ولكنها ظهرت بأنها فجوة سالبة خلال عام (٢٠١٦).

الجدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1)	معدل النمو السنوي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (3)	معدل النمو السنوي % (4)	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة (5)	الناتج المحتمل (6)	فجوة الناتج (7)
2003	26990.4	-33.1	29585789	-27.8	1024.7	40447.8	-13457.4
2004	41607.8	54.1	53235359	79.9	1533.1	42541.6	-933.9
2005	43438.8	4.4	73533599	38.1	1553.4	44861.5	-1422.7
2006	47851.4	10.1	95587955	29.9	1639.1	47419.9	431.5
2007	48510.6	1.3	111455813	16.6	1634.3	50215.1	-1704.6
2008	51716.6	6.6	157026062	40.8	1691.3	53249.7	-1533.1
2009	54720.8	5.8	130642187	-16.8	1728.1	56509.2	-1788.5
2010	58495.9	6.8	167093204	27.9	1800.4	59963.8	-1467.9
2011	64159.9	9.6	223677005	33.8	1924.5	63565.9	593.9
2012	70034.7	9.1	251666999	12.5	2047.2	67252.9	2781.7
2013	73830	5.4	267400000	6.2	2109.2	70968.6	2861.3
2014	72736.2	-1.4	258900000	-3.1	2012.4	67934.2	4801.9
2015	70990.3	-2.4	196800000	-23.9	2002.3	70209.4	780.8
2016	69960.4	-74.3	196536350.8	-0.1	1230.2	72484.6	-2524.2
معدل النمو المركب %(*)	%7.03		%14.48		%1.31		

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى:

- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، قسم الحسابات القومية ، النشرة الإحصائية ، أعداد متفرقة.

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، أعداد متفرقة.

- الاعمدة (٢)،(٤)،(٦)،(٧) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

(*) تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة التالية:

- $\text{معدل النمو لمركب} = \left(\frac{\text{المقارنة}}{\text{الأساس}}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$

المبحث الثالث

تحليل متغيرات الصادرات في الاقتصاد العراقي

تعُد التجارة الخارجية الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ، أذ لا يمكن أن نتصور على وجه العموم من جهة ومن جهة أخرى على وجه الخصوص في عالمنا أن تعيش دولة مهما بلغت قوتها السياسية والاقتصادية بمعزل عن دول العالم الخارجي ، كما أنها تعكس مستويات الدخل لأي دولة وقدرتها على الاستيراد وارتباط ذلك برصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري ، كما وتعُد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في المجتمع لأنها تعتبر مؤشراً حيوياً لقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية وذلك لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة على التصدير[١] .

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومن جهة أخرى في الموازنة العامة للدولة وتمويل النشاط الحكومي ، أي تعاني سيطرة النفط الخام كمادة أولية على أكثر من (٩٥%) من صادراته أي هذا يعني غياب التنوع السلعي للصادرات ، في حين تشكل استيراداته حيز كبير من مختلف السلع الاستثمارية والاستهلاكية ، أي الاختلال ببنية التجارة الخارجية يعود الى تنوع الاستيرادات وعدم تنوع الصادرات ، كما أن الاختلالات في الناتج المحلي الإجمالي التي يكون فيها القطاع النفطي يسيطر على ما يقارب (٦٠%) من الناتج تنخفض فيه مساهمة القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وعدم الاهتمام بهذه القطاعات الى جانب النفط يجعل الاقتصاد العراقي غير مستقر لأن الاقتصاد بطبيعته بحاجة الى التنوع في تجارته الخارجية والداخلية من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي[٢] ، لذلك لا من تسليط الضوء حول المشاكل التي تعاني منها التجارة الخارجية للعراق وسيتم تحليل مكوناتها على النحو الآتي:

أولاً: تحليل اجمالي الصادرات

تعُد الصادرات عنصر تدفق (FLOW) للدخل ، أذ تمثل" زيادة قوة شرائية جديدة الى تيار الأنفاق النقدي الكلي ، كما أنها تمثل ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه أو استخدامه محلياً ، إمّا لكونه فائضاً عن حاجة السوق المحلي، أو لأنه على شكل مواد أولية لا يمكن تصنيعها في السوق المحلية بسبب الافتقار الى التكنلوجيا المتقدمة والمواد الإنتاجية"[١]، كما وتعُد الصادرات مؤشراً لزيادة قاعدة الإنتاج المحلي وعاملاً لكشف امكانية تنوعها ، فضلاً عن قدرتها لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، كما أنها أداة لتنشيط الاستثمار من أجل

الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدام المواد المحلية وجذب رؤوس الأموال وتوسيع القاعدة الانتاجية عن طريق فتح أسواق جديدة مقابل المنتجات المحلية من خلال المنافسة في الكلفة والجودة .

١- قيمة الصادرات

تعُد الصادرات أحد المؤشرات المهمة للتجارة الخارجية بالإضافة الى المؤشرات الأخرى وذلك لأهميتها في توفير العملة الصعبة ، وكلما ارتفعت نسبتها كان ذلك مؤشراً ايجابياً للميزان التجاري ،إلا أن الاقتصاد العراقي يتمثل بزيادة الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات مع ما تتعرض له من تقلبات الأسواق الدولية وتغيرات الأسعار ، وفيما يأتي تحليل تطور قيمة الصادرات النفطية وأجمالي الصادرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، اذ شهدت المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) حصول تذبذبات بقيمة الصادرات النفطية والصادرات الكلية بمعدل نمو مركب بلغ (١٠,٧٨ %) ، تراجعت الصادرات الكلية لتبلغ (٩٧١١) مليون دولار والصادرات النفطية (٨٣٤٩) مليون دولار لعام (٢٠٠٣) بسبب الاحتلال الأمريكي التي كانت نتائجه تدمير القاعدة الإنتاجية النفطية وغير النفطية من جهة ومن جهة أخرى تدمير البنى التحتية كما في الجدول(١٠) . وبلغت الصادرات النفطية (١٧٤٥٦) مليون دولار والصادرات الكلية (١٧٨١٠) مليون دولار وبنسبة تغيير (٨٣,٤٠%) خلال عام (٢٠٠٤) وهذه الزيادة سببها رفع العقوبات الاقتصادية عن الاقتصاد العراقي ، واستمرت الزيادة في الصادرات النفطية والصادرات الكلية الى عام (٢٠٠٨) أذ بلغت قيمة الصادرات النفطية (٦١٨٨٤) مليون دولار والصادرات الكلية (٦٢٣٧٢٦) مليون دولار بنسبة تغيير بلغت (٦٠,٩٨%) قد يعود ذلك الى الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي بلغت (٨٨,٨) دولار للبرميل الواحد[١] .

يلاحظ من خلال تتبع الجدول (٢) ان عام (٢٠٠٩) شهد تراجع الصادرات النفطية لتبلغ (٣٨٩٦٥) مليون دولار وانخفاض الصادرات الكلية لتبلغ (٣٩٤٣٠) مليون دولار وبنسبة تغيير سالبة (٣٨,١٣%) نتيجة الأزمة المالية العالمية التي بدورها أدت الى أقلال الدول الكبرى من استيراداتها النفطية نتيجة توقف بعض الشركات العملاقة المعتمدة في تشغيلها على النفط ، ولكن سرعان ما ارتفعت الصادرات النفطية ووصلت الى (٩٣٧٧٩) مليون دولار وبلغت الصادرات الكلية (٩٤٢٠٩) مليون دولار لعام (٢٠١٢) هذه الزيادة للصادرات النفطية والكلية ترجع الى منح تراخيص للشركات الأجنبية للاستثمار النفطي وإنشاء محطات تصديرية بحرية جديدة مؤخراً كان لها الدور الكبير في زيادة مبيعات النفط الخام[٢]. ولكن فيما بعد انخفضت الصادرات النفطية لتبلغ

(٤٠٤٩٤) مليون دولار والصادرات الكلية (٤٠٧٥٩) مليون دولار بنسبة تغيير سالبة (٦,١٨%) خلال عام (٢٠١٦) نتيجة انخفاض اسعار برميل النفط الى (٣٦) دولار للبرميل الواحد عما كانت عليه خلال عام (٢٠١٥) تبلغ (٤٤,٧) دولار للبرميل الواحد[٣] . والشكل(١٦) يوضح تطور الصادرات النفطية والكلية خلال المدة الثانية.

الجدول (٢)

تطور صادرات العراق النفطية والكلية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات النفطية (1)	قيمة الصادرات الكلية (2)	نسبة التغيير في الصادرات الكلية % (3)	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية % (4)
2003	8349	9711	----	85.97
2004	17456	17810	83.40	98.01
2005	23199	23697	33.05	97.89
2006	29708	30529	28.83	97.31
2007	37847	39587	29.67	95.60
2008	61884	63726	60.98	97.10
2009	38965	39430	(38.13)	98.82
2010	51453	51764	31.28	99.39
2011	79408	79681	53.93	99.66
2012	93779	94209	18.23	99.54
2013	89349	89768	(4.71)	99.53
2014	83539	83981	(6.45)	99.47
2015	43059	43442	(48.27)	99.11
2016	40494	40759	(6.18)	99.35
معدل النمو المركب%	%11.93	%10.78		

المصدر: من عمل الباحث استناداً الى:

- (١)،(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، مجموعات ونشرات سنوية متفرقة.

- (٣)،(٤)،(٥) من عمل الباحث.

٢- الهيكل السلعي للصادرات

اقتصاد أي دولة يعتمد على التصدير باعتباره أحدى الطرق المهمة التي تؤدي الى ازالة العوائق امام التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يؤدي الى زيادة معدلات نمو GDP من خلال توسيع السوق ، وتتضح أهمية التصدير من خلال جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي ، خلق فرص عمل جديدة ، تحقيق معدلات نمو معقولة و اصلاح العجز لميزان المدفوعات [١].

الدول النامية هيكلها السلعي للصادرات يوضح سمات وخصائص تشترك فيها هذه الدول إذ تتميز هذه الدول بوضعها المتقلب بالنسبة الى سوق التبادل التجاري لأن صادراتها تركز على عدد قليل من السلع لاسيما المواد الأولية ، على خلاف الدول المتقدمة التي تركز بطبيعتها على تصدير السلع المصنعة التي تحقق من خلالها مكاسب في معدلات التبادل التجاري [٢] .

الهيكل السلعي للصادرات العراقية تأثر بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مر بها البلد فضلاً عن اختلاف الاستهلاك المحلي من جهة ومن جهة أخرى اختلاف الطلب الداخلي على السلع المحلية ، أذ لابد قبل تحليل هيكل الصادرات ان يتم التركيز على نقطتين[٣] ، **اولها:** إنَّ اغلب صادرات البلد لا تعتمد على التخطيط وانما تعتمد على الفائض عن الاستهلاك المحلي **وثانياً:** اشتراك معظم القطاعات لعملية التصدير وان كانت بنسب مختلفة ، وفي المدة الأخيرة اشتراك القطاعات جميعها لقطاع التعدبين ، ولمعرفة مسار تطور قطاع هيكل الصادرات خلال مدة الدراسة ، اذ شهدت بعض فقرات الهيكل السلعي للصادرات العراقية ارتفاعات قليلة بعد تغيير النظام السياسي بعد عام (٢٠٠٣) كما موضحة في الجدول (٣) ، اذ بلغت صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية (٤٨٥) مليون دولار خلال نفس العام ، ثم انخفضت بصورة كبيرة لتبلغ (٣٦) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٤) واخذت تتدرج ما بين الارتفاع والانخفاض الى أن بلغت (١) مليون دولار عام (٢٠١٦) ، وكذلك شهدت الفقرات الأخرى ارتفاعات متتالية منها فقرة المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود التي بلغت (٧٧٧) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٣) ، واستمرت بالانخفاضات والارتفاعات المتتالية الى أن بلغت (٤) مليون دولار خلال عام (٢٠١٦) .

وكذلك صادرات المكائن ومعدات النقل التي بلغت (١٠) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٣) وارتفعت الى (٨٨) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٧) ، وفقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها ، وفقرة سلع مصنعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسة إذ بلغت كل منها (٨,١٤٨) مليون دولار ، (٨٧) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٣) على التوالي ووصلت الى (٤١,٢٩٢) مليون دولار ، (١) مليون دولار خلال عام (٢٠١٦) على التوالي ، وعلى الرغم من الحروب والدمار الذي لحقت بالعراق بصورة عامة والمؤسسات الانتاجية بصورة خاصة يلاحظ حصول ارتفاعات في أغلب فقرات الهيكل السلعي للصادرات خلال عام (٢٠٠٣) لكن هذه الارتفاعات لم تستمر وسرعان ما انخفضت للأعوام اللاحقة ، هذا يؤكد على أن مصدر الصادرات كان هو توفر السلع في السوق المحلية بالأسعار الرخيصة والتي لم يتم تصديرها الى السوق الدولية لغرض التبادل التجاري قبل عام (٢٠٠٣) بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة وانما تم تصديرها في عام (٢٠٠٣) بعد فتح

الحدود امام حركة السلع والقيام بعمليات التبادل التجاري . والشكل (١٨) يوضح تطور بعض فقرات الهيكل السلعي للصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

الجدول (٣)

هيكل الصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (S.I.T.C) للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

مليون دولار

نوع السلع / السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات و التبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	زيوت وشحوم حيوانية	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسية	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنعة حسب النوع
2003	485	0	777	8.148	49	97	87	10	58	0
2004	36	0	53	17.703	0	0	18	0	0	0
2005	60	0	44	23.578	0	0	15	0	0	0
2006	86	0	46	30.299	0	2	16	72	0	8
2007	41	0	32	39.426	0	0	0	88	0	0
2008	32	0	145	63.549	0	0	0	0	0	0
2009	12	0	105	39.309	0	0	4	0	0	0
2010	14	0	139	51.610	0	0	1	0	0	0
2011	16	0	176	79.489	0	0	0	0	0	0
2012	14	0	256	93.939	0	0	0	0	0	0
2013	8	0	206	90.371	0	0	0	0	0	0
2014	8	0	102	85.209	0	0	50	0	0	0
2015	4	0	8	51.313	0	0	3	0	0	0
2016	1	0	4	41.292	0	0	1	0	0	0

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

٣- التوزيع الجغرافي للصادرات

يقصد بالتوزيع الجغرافي للصادرات دراسة هيكل الصادرات جغرافياً حسب الدولة أو المجاميع دولياً في سبيل التعرف على هذه الدول التي تتجه لها الصادرات ، وان التوزيع الجغرافي للصادرات يعتمد الى حد كبير على طبيعة التركيبة السلعية للصادرات [١]، ومن أجل معرفة الأسواق التي تعامل معها العراق دولياً لابد من معرفة التوزيع الجغرافي للصادرات ومدى تركز صادراته في هذه الأسواق الدولية والعمل على تقليل المخاطر من خلال تنوع صادراته .

ولمعرفة مسار تطور التوزيع الجغرافي للصادرات خلال مدة الدراسة ، اذ توزعت صادرات العراق حسب التوزيع الجغرافي والموضحة في الجدول (٤) للمدة الثانية الى المجموعات الاتية:

- **الدول العربية**

بلغت حجم صادرات العراق الى الدول العربية نسبة مقدارها(٨,٨%) خلال عام (٢٠٠٣) من مجموع الصادرات الكلية للعراق لنفس العام وهي نسبة مرتفعة بالنسبة الى عام (٢٠٠٢) نتيجة الانفتاح على الأسواق الدولية ، وانخفضت الى (٨,٧%) خلال عام (٢٠٠٤) واستمرت بالتباين ما بين الارتفاع والانخفاض بنسب قليلة جداً الى أن بلغت نسبة مقدارها (٥,٣%) خلال عام (٢٠١٦) ، وتعُد كل من سوريا والأردن والأمارات العربية المتحدة ولبنان من أهم الدول المستوردة للنفط .

- **دول الأمريكيتين**

يمثل سوق دول الأمريكيتين الشريك التجاري الأول للعراق ، أذ ارتفعت نسبة الصادرات العراقية الى دول الأمريكيتين خلال عام (٢٠٠٣) لتبلغ (٧١,٢%) ، ثم انخفضت للأعوام المتبقية الى أن بلغت (٨,٧%) خلال عام (٢٠١٦) ولكنها على العموم مرتفعة وتعادل تقريباً ضعف مما كانت عليه خلال عام (٢٠٠٢) وهذا الانخفاض يعود الى تحول صادرات العراق الى أسواق أخرى مثل الأسواق الآسيوية .

- **دول الاتحاد الأوربي**

بلغت نسبة صادرات العراق الى دول الاتحاد الأوربي (١٣,٣%) لعام (٢٠٠٣) ، ومن ثم ارتفعت الى نسبة (١٧,٥%) خلال عام (٢٠٠٤) واستمرت النسبة بالارتفاع الى أن بلغت (٢٦,١%) خلال عام (٢٠٠٩) ، ثم أخذت صادرات العراق بالانخفاض الى دول الاتحاد الأوربي أذ بلغت (%) عام (٢٠١٦) وذلك من مجموع الصادرات العراقية ، أما بالنسبة للدول الأوربية الأخرى بلغت نسبة صادرات العراق لها (١,٠%) خلال عام (٢٠٠٣) واستمرت بنسب متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض بصورة قليلة جدا لتبلغ (٢٤,٢%) عام (٢٠١٦) .

- **الدول الأسيوية**

ارتفعت نسبة صادرات العراق الى الدول الأسيوية لتبلغ (٢,٨%) خلال عام (٢٠٠٣) وارتفعت النسبة الى (١١,٨%) خلال عام (٢٠٠٤) بسبب الانفتاح على الأسواق العالمية للتبادل التجاري ، واخذت النسبة بالارتفاع بصورة كبيرة جداً الى أن بلغت (٦١%) خلال عام (٢٠١٦) وهذا يدل على أهمية الأسواق الاسيوية بالنسبة لاستقبال الصادرات العراقية .

الجدول (٤)

التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) %

المنطقة / السنة	الدول العربية	دول الأمريكيتين	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربا الأخرى	الدول الأسيوية	بقية العالم
2003	8.8	71.2	13.3	1.0	2.8	2.9
2004	8.7	60.7	17.5	1.2	11.8	0.1
2005	3.2	55.5	26.2	1.9	10	3.2
2006	3.1	55.8	22.3	2	16.7	1
2007	3.6	54.9	23.8	0.9	15.6	1.2
2008	3.6	54.8	23.8	0.8	15.7	1.3
2009	2.2	49.6	26.1	2.9	12.9	6.3
2010	2.2	30.7	21.5	2.5	42.5	0.6
2011	3.9	30.1	17.3	2.8	45.4	0.5
2012	3.3	26.8	16.8	0.5	49.6	3
2013	3.3	26.9	16.8	0.4	49.6	2.8
2014	3.9	19.2	15.4	0	61.5	0
2015	3.4	18.5	15	0	63.1	0
2016	5.4	8.8	24.6	0	62.2	0

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية .

المبحث الرابع

قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

ثانيا :- نتائج النموذج القياسي

١- اختبار سكون السلاسل الزمنية

تم استخدام اختبارين لمعرفة سكون السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها وهما ؛ دالة الارتباط الذاتي واختبار ديكي- فولر الموسع (اختبار جذر الوحدة) .

أ- دالة الارتباط الذاتي

تشير الاشكال البيانية (١ ، ٢) بأن المتغيرات (النمو الاقتصادي الصادرات) غير ساكنة في المستوى $I_{(0)}$ من خلال احصاءة (Q) التي تظهر درجة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) ، فضلاً عن

أنها تتنازل تدريجياً ، لغرض معالجة عدم السكون فقد تم أخذ الفرق الاول والتي معه اصبحت معه المتغيرات آنفة الذكر ساكنة أي $I_{(1)}$.

شكل (١)

متغير النمو الاقتصادي

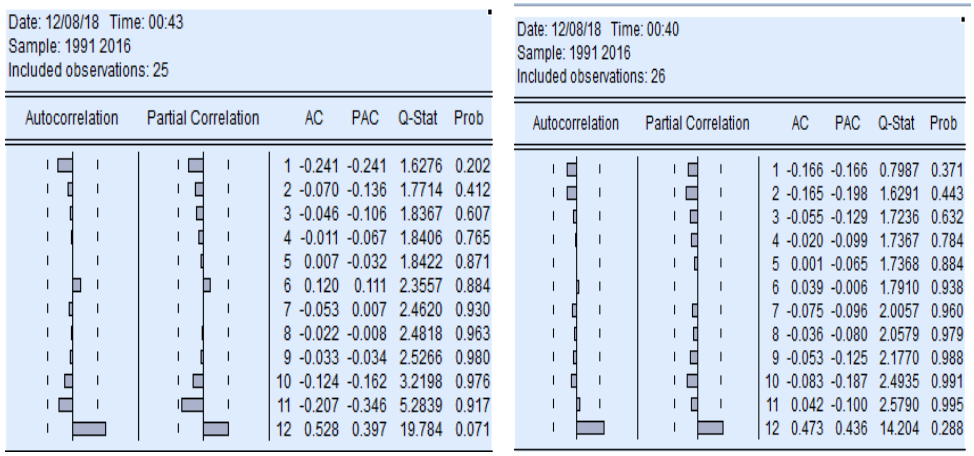

Date: 12/08/18 Time: 00:43
Sample: 1991 2016
Included observations: 25

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	-0.241	-0.241	1.6276	0.202
2			2	-0.070	-0.136	1.7714	0.412
3			3	-0.046	-0.106	1.8367	0.607
4			4	-0.011	-0.067	1.8406	0.765
5			5	0.007	-0.032	1.8422	0.871
6			6	0.120	0.111	2.3557	0.884
7			7	-0.053	0.007	2.4620	0.930
8			8	-0.022	-0.008	2.4818	0.963
9			9	-0.033	-0.034	2.5266	0.980
10			10	-0.124	-0.162	3.2198	0.976
11			11	-0.207	-0.346	5.2839	0.917
12			12	0.528	0.397	19.784	0.071

Date: 12/08/18 Time: 00:40
Sample: 1991 2016
Included observations: 26

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	-0.166	-0.166	0.7987	0.371
2			2	-0.165	-0.198	1.6291	0.443
3			3	-0.055	-0.129	1.7236	0.632
4			4	-0.020	-0.099	1.7367	0.784
5			5	0.001	-0.065	1.7368	0.884
6			6	0.039	-0.006	1.7910	0.938
7			7	-0.075	-0.096	2.0057	0.960
8			8	-0.036	-0.080	2.0579	0.979
9			9	-0.053	-0.125	2.1770	0.988
10			10	-0.083	-0.187	2.4935	0.991
11			11	0.042	-0.100	2.5790	0.995
12			12	0.473	0.436	14.204	0.288

المصدر :- البرنامج الاحصائي .

شكل (٢)

متغير الصادرات

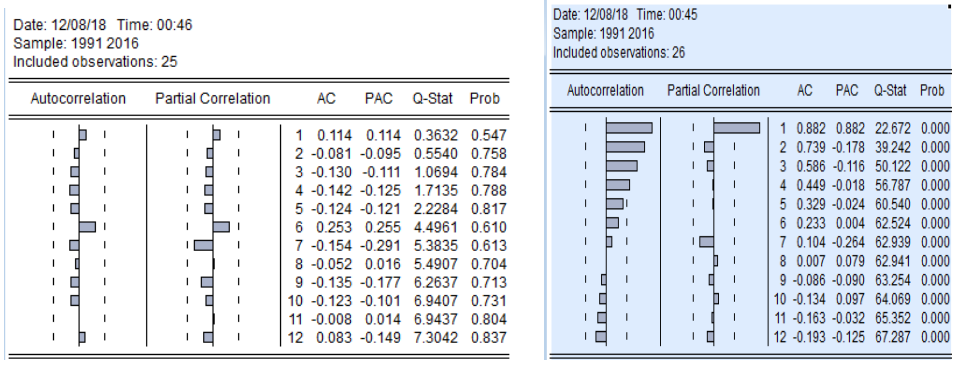

Date: 12/08/18 Time: 00:46
Sample: 1991 2016
Included observations: 25

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.114	0.114	0.3632	0.547
2			2	-0.081	-0.095	0.5540	0.758
3			3	-0.130	-0.111	1.0694	0.784
4			4	-0.142	-0.125	1.7135	0.788
5			5	-0.124	-0.121	2.2284	0.817
6			6	0.253	0.255	4.4961	0.610
7			7	-0.154	-0.291	5.3835	0.613
8			8	-0.052	0.016	5.4907	0.704
9			9	-0.135	-0.177	6.2637	0.713
10			10	-0.123	-0.101	6.9407	0.731
11			11	-0.008	0.014	6.9437	0.804
12			12	0.083	-0.149	7.3042	0.837

Date: 12/08/18 Time: 00:45
Sample: 1991 2016
Included observations: 26

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.882	0.882	22.672	0.000
2			2	0.739	-0.178	39.242	0.000
3			3	0.586	-0.116	50.122	0.000
4			4	0.449	-0.018	56.787	0.000
5			5	0.329	-0.024	60.540	0.000
6			6	0.233	0.004	62.524	0.000
7			7	0.104	-0.264	62.939	0.000
8			8	0.007	0.079	62.941	0.000
9			9	-0.086	-0.090	63.254	0.000
10			10	-0.134	0.097	64.069	0.000
11			11	-0.163	-0.032	65.352	0.000
12			12	-0.193	-0.125	67.287	0.000

المصدر :- البرنامج الاحصائي .

ب- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

تشير نتائج الجدول (٥) أن السلاسل الزمنية الخاصة بالنماذج الاقتصادية(عدا النمو الاقتصادي) المراد تقديرها غير ساكنة في مستوياتها لان القيمة المطلقة لـ (τ) المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية بشكلها المطلق وبحالاتها الثلاث (بحد ثابت واتجاه زمني، وبحد ثابت ، وبدون حد ثابت واتجاه زمني) ، في حين كان النمو الاقتصادي ساكناً عند المستوى لكون القيمة المطلقة لـ (τ) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية المطلقة ، وبعد أخذ الفرق الاول للمتغيرات غير الساكنة في مستواها واعادة اختبار ديكي – فولر الموسع أصبحت السلاسل الزمنية جميعها ساكنة عند الفرق الاول وبحالاتها الثلاث (بحد ثابت واتجاه زمني ، وبحد ثابت ، وبدون حد ثابت واتجاه زمني) ، وهذا يساعدنا في اختيار طريقة التقدير بين المتغيرات الاقتصادية في النماذج المارة الذكر .

جدول (٥)

اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
ر	بدون	بحد ثابت	بحد ثابت واتجاه	بدون	بحد ثابت	بحد ثابت واتجاه
r	٤,٧٠٦٣١٢ –	٤,٩٧١٢٠٦ –	٥,٤٨١٤٦٣ –	٧,٣١٤٢٥٧ –	٧,١٤٤٧٥٣ –	٧,٢٤٨١٣٧ –
X	٠,٤٨١٣٨٥ –	١,٢٨٢٢٩٥ –	٢,٥٦٥٣٩١ –	٤,٢٠٨٥٢٢ –	٤,١٧١٥٦٦ –	٤,١٣٠١٨٠ –
M	٠,٨٢٢٧٢٨	٠,٢٨٥٠٢٢ –	٢,٦٨٩٩٧٤ –	٣,٦٦٠٦٣٦ –	٣,٩٨٩٦٩٩ –	٣,٦٩٠٣١١ –
القيم الجدولية						
١%	– ٢,٦٦٠٧٢٠	– ٣,٧٢٤٠٧٠	– ٤,٣٧٤٣٠٧	– ٢,٦٦٤٨٥٣	– ٣,٧٣٧٨٥٣	– ٤,٣٩٤٣٠٩
٥%	– ١,٩٥٥٠٢٠	– ٢,٩٨٦٢٢٥	– ٣,٦٠٣٢٠٢	– ١,٩٥٥٦٨١	– ٢,٩٩١٨٧٨	– ٣,٦١٢١٩٩
١٠%	– ١,٦٠٩٠٧٠	– ٢,٦٣٢٦٠٤	– ٣,٢٣٨٠٥٤	– ١,٦٠٨٧٩٣	– ٢,٦٣٥٥٤٢	– ٣,٢٤٣٠٧٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي .

والجدول (٦) يوضح نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي واختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات الاقتصادية للنماذج المستخدمة .

جدول (٦)

اسم المتغير	درجة السكون
R	المستوى
X	الفرق الاول
M	الفرق الاول

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الالكتروني .

٢- نتائج تقدير النماذج الاقتصادية

سوف نستخدم طريقتين في تقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الاقتصادية وذلك لاختلاف درجة سكون السلاسل الزمنية وكما موضح في الجدول (٦) ، إذ نستخدم طريقة (ARDL) عند تقدير العلاقة بين المتغير المستقل (الصادرات أو صافي الصادرات) ومعدل النمو الاقتصادي ، ونستخدم التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ عند تبيان أثر الاستيرادات في التضخم لكونهما ساكنين بالدرجة نفسها عند الفرق الاول .

أ- تقدير العلاقة بين الصادرات (صافي الصادرات) ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع

نستخدم اسلوب ARDL في تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي الذي هو ساكن عند المستوى وصافي الصادرات الذي أصبح ساكناً عند الفرق الاول ، يتم هذا الاسلوب وفق ثلاث مراحل ، الاولى تتعلق بالاختبارات القبلية كاختبار جذر الوحدة والمرحلة الثانية ، تقدير النموذج لمعرفة معنوية معامل التصحيح واشارته ، فاذا كانت اشارته سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات قيد الدراسة ، والمرحلة الثالثة هي الاختبارات البعدية وتشتمل اختبار الاستقرارية باستعمال اختبار الاستقرارية (Cusum) ، وأخيراً اختبار الارتباط الذاتي LM .

(اولا)- اختبار الحدود للتكامل المشترك

تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test approach) لمعرفة التكامل المشترك الذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين الصادرات (صافي الصادرات) والنمو الاقتصادي ، وتعتمد هذه الطريقة على اختبار F ، اذ يتم اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات للنموذج مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدر .

(١) تقدير العلاقة الاولى $r = \propto + \beta X$

تشير العلاقة أعلاه الى أن النمو الاقتصادي (متغير تابع) والصادرات (متغير مستقل)، يبين يشير الجدول (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود ، إذ أن القيمة المحتسبة لاختبار (F-statistic) كانت اكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيمها وفقا لحجم العينة ودرجات الحرية عند مستوى معنويه (١%،٥%،١٠%) ، فقد بلغت قيمتها F =٦,٧٨٨٧٩٩ ، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والصادرات .

جدول (٧)

اختبار الحدود(Bond test) للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات

ARDL Bounds Test
Date: 12/10/18 Time: 17:10
Sample: 1993 2016
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.788799	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

(٢) تقدير العلاقة الثانية $r = \propto + \beta Z$

تمثل الصيغة أعلاه العلاقة بين صافي التجارة الخارجية ومعدل النمو ، ويبين الجدول(٨) اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود ، وتشير النتائج الى ان القيمة المحتسبة لاختبار (F-statistic) كانت اكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيمها عند مستوى معنوية

(١%،٥%،١٠%) ، والتي بلغت (٦,٤٩٧٨٤٩) ، لذلك يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدرة .

جدول (٨)

اختبار الحدود(Bond test) للعلاقة بين النمو الاقتصادي وصافي الصادرات

ARDL Bounds Test
Date: 12/10/18 Time: 21:45
Sample: 1993 2016
Included observations: 21
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.497849	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

(ثانيا)- تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة والطويلة الاجل وفقا لنموذج ARDL

ان تحديد العلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والصادرات(صافي الصادرات) يتم بتقدير انموذج تصحيح الخطأ وهو الخطوة الثانية من انموذج ARDL وكما يأتي :-

(١) - **العلاقة الاولى** $r = \propto + \beta X$

يوضح الجدول (٩) انموذج تصحيح الخطأ والمرونات القصيرة وطويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والصادرات وكالاتي :-

جدول (٩)

صيغة التكامل المشترك والمرونات الجزئية في الفترة القصيرة وطويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: R
Selected Model: ARDL(1, 2)
Date: 12/10/18 Time: 17:13
Sample: 1991 2016
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	0.000099	0.000297	0.333098	0.7427
D(X(-1))	0.000953	0.000313	3.050584	0.0066
CointEq(-1)	-1.150682	0.242530	-4.744495	0.0001

Cointeq = R - (-0.0002*X + 10.9873)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.000228	0.000130	-1.752189	0.0959
C	10.987350	5.478235	2.005637	0.0593

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

يبين الجدول اعلاه ان معامل تصحيح الخطأ [CoinEq(-١)] سالب ومعنوي احصائياً مما يعني وجود علاقة أجل طويل بين النمو الاقتصادي والصادرات ، إذ بلغت قيمته (١,١٥٠٦٨٢-) بمعنى ان الانحرافات في النمو الاقتصادي طويل الامد قد صحح بمعدل (١,١٥-) بين مدتين من الزمن وهذا يشير الحصول على تعديل النظام نحو التوازن طويل الامد بسرعة ١١٥ في المائة أي انها تستغرق أكثر من سنة ويعود السبب في ذلك أن الصادرات قد استقرت في الفرق الاول وأن النمو الاقتصادي استقر عند المستوى وهي الحالة التي يمكن أن يكون فيها معامل تصحيح الخطأ أكبر من ١٠٠ في المائة ، اي ان سرعة التعديل عالية جدا، وهذا ينطبق على حال الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في نموه على الصادرات كون الاقتصاد العراقي دالة في الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، ويمكن أن انستدل من نتائج التقدير ما يأتي :-

(أ)- يتبين من الجدول أن معاملات الاجل القصير ضعيفة جداً مما يعني أن الزيادة في الصادرات لم تسهم بالنمو الاقتصادي ، بسبب أن الصادرات النفطية تشكل الجزء الاكبر منها وتذهب أغلب الايرادات المتحققة منها الى تمويل تعويضات المشتغلين على حساب النفقات الاستثمارية التي تعد المحرك الاساس في النمو الاقتصادي .

(ب)- لا يوجد اثر في الاجل الطويل للصادرات في النمو الاقتصادي لكون معلمة الصادرات كانت سالبة وضعيفة جداً ، مما يعني ان النمو يتضائل نتيجة زيادة الصادرات لكون الجهاز الانتاجي في العراق غير مرن لتوقف أغلب النشاطات الانتاجية وان الايرادات النفطية تعوض النقص في اشباع الطلب المحلي .

(٢)- العلاقة الثانية $r = \propto + \beta Z$

يبين الجدول (١٠) انموذج تصحيح الخطأ والمرونات القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة وكالاتي :-

جدول (١٠)

يوضح صيغة التكامل المشترك والمرونات الجزئية في الفترة القصيرة والطويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: R
Selected Model: ARDL(1, 2)
Date: 12/10/18 Time: 21:49
Sample: 1991 2016
Included observations: 21

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Z)	-0.000969	0.000452	-2.141172	0.0480
D(Z(-1))	0.002041	0.000423	4.825350	0.0002
CointEq(-1)	-0.930647	0.198730	-4.682973	0.0002

Cointeq = R - (-0.0009*Z + 10.0572)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z	-0.000935	0.000474	-1.973320	0.0660
C	10.057160	5.323372	1.889246	0.0771

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

تشير نتائج الجدول السابق ان معامل تصحيح الخطأ [CoinEq(-١)]بلغت قيمته (-٠,٩٣٠٦٤٧) ، إذ أنه سالب ومعنوي احصائياً مما يعني وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وصافي الصادرات ،وان انحرافات الاجل الطويل في النمو الاقتصادي يصحح بمعدل (-٠,٩٣) بين مدتين من الزمن أي أن سرعة التعديل نحو توازن الاجل الطويل هي ٩٣% بالمائة ، وهي نسبة عالية جداً بين صافي الصادرات والنمو الاقتصادي ، ويمكن أن نستدل من نتائج التقدير ما يأتي :-

(أ)- وجود اثر ضعيف جداً وسالب ومعنوي لصافي التجارة الخارجية في الامد القصير في النمو الاقتصادي إذ كانت قيمة المرونة قصيرة الاجل في السنة الحالية (-٠,٠٠١) ، وكانت موجبة ومعنوية وضعيفة جداً في السنة السابقة إذ بلغت (٠,٠٠٢). بمعنى اذا زاد صافي الصادرات بنسبة ١٠٠ في المائة فإن النمو الاقتصادي سوف يزداد بنسبة ٠,٠٢ في المائة وهي نسبة منخفضة جداً لا تتلاءم مع دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في العراق .

(ب) - وجود اثر سالب ضعيف ومعنوي لصافي الصادرات في النمو الاقتصادي خلال الامد الطويل ، حيث بلغت المرونة الجزئية لصافي الصادرات (-٠,٠٠١) وهذا يعني ان زيادة صافي الصادرات بنسبة ١٠٠% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (-٠,٠٠٢%) وهذا لا يتفق مع ما ذهبت اليه النظرية الاقتصادية لكون أن زيادة صافي الصادرات لابد وأن تؤدي الى رفع مستويات النمو ، لان التحسن في وضع الميزان التجاري لا يذهب الى تحقيق النمو بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي .

(ثالثا) - اختبار الاستقرارية لنموذج ARDL المقدر

يعد اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability) لنموذج ARDL من أهم الاختبارات لمعرفة بانه لا توجد تغيرات هيكلية في النموذج المقدر ، ويتم ذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) ،ويوضح هذا الاختبار مدى وجود تغير هيكلي في البيانات ، ومعرفة استقرار وانسجام معلمات الاجل الطويل مع معلمات الاجل القصير ، ويبين الشكل البياني (٢٤) للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي والشكل (٣) الخاص بالعلاقة بين صافي الصادرات والنمو

الاقتصادي ، بأن اختبار (CUSUM) داخل في اطار الحدود الحرجة عند مستوى ٥٪ وفقا للاطار الزمني وبذلك يتم قبول فرضية العدم التي تنص على ان النموذجين المقدرين ساكنين .

شكل (٣)

اختبار سكون انموذج ARDL العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات

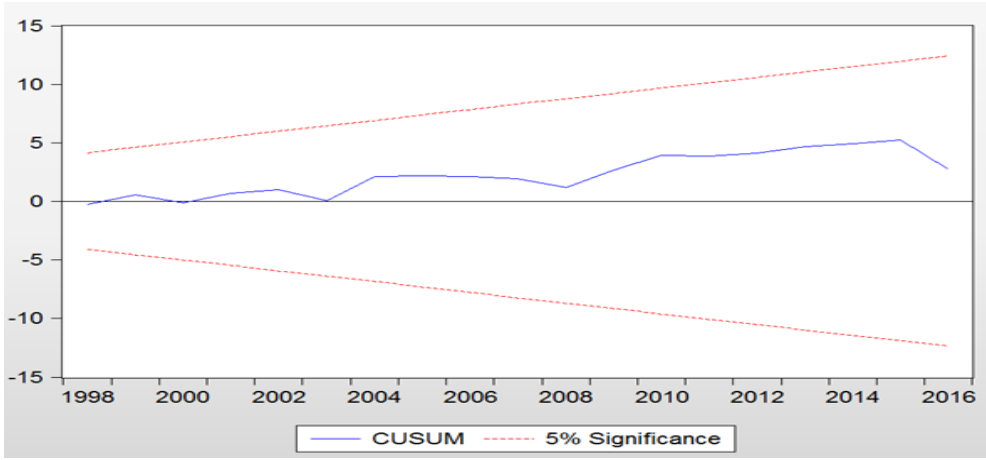

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

(رابعا) - اختبار الارتباط الذاتي

يشير الجدولين (١١) و (١٢) الى اختبار Breusch-Godfrey الذي يستخدم لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند تطبيق طريقة ARDL ، والذي يعتمد على اختبار F ، وتنص فريضة العدم لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي مقابل الفرض البديل وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، وبما أن درجة الاحتمالية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجدول (١١) أكبر من (٠,٠٥) والتي تساوي (٠,٢٩٠٢) ، فأننا نقبل فرضية العدم التي تنص لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي .

جدول (١١)

اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي في نموذج العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.372278	Prob. F(4,15)	0.2902
Obs*R-squared	6.429691	Prob. Chi-Square(4)	0.1693

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

أما العلاقة الثانية بين صافي الصادرات والنمو الاقتصادي فأن الجدول (١٢) يشير أيضاً لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر لكون درجة الاحتمالية أكبر من (٠,٠٥) وتساوي (٠,٤٢٠٨).

جدول(١٢)

اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي في نموذج العلاقة بين صافي الصادرات والنمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.007190	Prob. F(3,13)	0.4208
Obs*R-squared	3.960472	Prob. Chi-Square(3)	0.2658

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نموذج ARDL المقدر وفق برنامج Eviews ٩ .

الهوامش:

(١) حسام علي داوود واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ .

(٢) نداء محمد الصوص ، " التجارة الدولية " ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠٠١، ص ١٧ .

(٣) J . Viner , "Studies the Theory of International Trade " , New York , Harper and Brothers ,١٩٨٥ , pp. ٢٩ -٥٣ .

(٤) A.O. Kruger ," Trade Policy as an Input to Development ", American Economic Review , (٧) , ١٩٨٠ , pp. ٢٨٨-٢٩٢ .

(٥) طالب محمد عوض ، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، معهد الدراسات المصرفية ،عمان،١٩٩٥،ص٣٠-٣١ .

(٦) R.Nurkse , "Trade Theory and Development Policy " , Economic Development of Latin America , Ellis , H.S (ed) , st .Martin Press , New York , ١٩٦١ , pp. ٢٣٦- ٢٤٥ .

(٧) J . Hicks , "Essays in World Economic " , Oxford Clarendo on Press , ١٩٥٩ , p. ٣٠ .

(٨) د. كامل بكري مقصود ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٧١ – ٧٣ .

(٩) فؤاد هاشم عوض ، " التجارة والدخل القومي " ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ٥٤ .

(١٠) سلسلة شوم في الاقتصاد الدولي ، نظريات ورسائل في الاقتصاد الدولي ، سيدمان للمطبوعات الجامعية ، ص٢٨ .

(١١) G . Gandolfo , "International Economics ", ٢end VI , Springer Verlag , New York , ١٩٩٤ , pp. ٥-٩ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل ، راجع :-

- طالب محمد عوض ، التجارة الدولية نظريات .... ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٣ – ١٢٦ .

T . Rybcynski , " Factor Endowments And Relative Commodity Prices " , -Economica , Vol ٢٢ , No.٨٨ , ١٩٥٥ , PP٣٣٦ – ٣٤١.

(١٣) احمد عبدالخالق ، " الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الاقتصادية العالمية " ، دار الحارثي للنشر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٧ .

(١٤) لمزيد من التفاصيل ، راجع :-

- عطا الله علي الزبون ، " التجارة الخارجية "، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر ،الطبعة العربية الاولى ، عمان ، ٢٠١٥، ص١١٣-١١٧ .

Staffan linder , " an essay on trade and transformation " , john wiley and -sons , inc , new york , ١٩٦١ .

- طالب محمد عوض ، التجارة الدولية نظريات .... ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

(١٥) لمزيد من التفاصيل ،راجع :-

- خالد محمد السواعي ،"التجارة الدولية : النظرية وتطبيقها "،عالم الكتب الحديث للنشر، الطبعة الاولى، الاردن ، ٢٠٠٩، ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

- احمد جمال موسى ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، دار الكتاب الجامعي ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١١-١٨ .

(١)Posner, M.V 'International Trade and Technical Change,' *Oxford Economic Papers*, vol. ١٣،١٩٦١ , pp. ٣٢٣-٣٤١.

(١) Vernon , Rymond , " Manager In The International Economy ", ٢nd Edition , Prentice – Hall , Inc , Fnglewood Cliffs , ١٩٧٢ .

(١٨) لمزيد من التفاصيل ، راجع :-

- خالد محمد السواعي ،"التجارةالدولية : النظرية وتطبيقها "، ..... مصدر سابق ، ص ٢٢١ .

(١)Roger A.Arnold ," Macro Economic , ١٩th . Ed , South –Western Cengage Learning , USA , ٢٠١٠ , p٣٥٧.

(١) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨.

(٢) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٩ ، ص ٧.

(١) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤، ص ١٤.

(١) أحمد عدنان غناوي ، " الإغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي (صناعة الإسمنت حالة دراسية) " ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٥٨ .

(٢) حالوب كاظم معله ، مروة خضير سلمان ، " التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO) " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد(٢٢) ، العدد(٨٨) ، ٢٠١٦ ، ص٣٢٩ .

(١) صادق زوير لجلاج ، " واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) " ، مجلة دنانير ، الجامعة العراقية ، المجلد (١) ، العدد (٦) ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠.

(١) البنك المركزي العراقي ، " التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨ " ، بغداد ، ص ٤ .

(٢) فارس كريم بريهي ، ميس عبد الأمير كشيش ، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤ – ٢٠١٤) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد(٢٣) ، العدد(١٠١) ، ٢٠١٧، ص٣٢٣.

(٣) البنك المركزي العراقي ، " التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٦" ، بغداد ، ص ٧٥.

(١) صديقة باقر عبد الله ، " الميزان التجاري وتنمية الصادرات الغير النفطية " ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، ص ٢ .

(٢) سمير حنا بهنام ، " أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق اسيا للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١١ " ، مجلة دراسات اقليمية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد (٢٤) ، ٢٠١١ ، ٣٠٥.

(٣) كاظم عباد حمادي ، " التركيب السلعي لصادرات العراق الخارجية غير المعدنية واتجاهاتها الجغرافية للمدة ١٩٨٦ – ١٩٩٠ "، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، المجلد(٢) ، العدد(٣) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢ .

(١) سعد عبد الكريم حماد فرحان ، " تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد(٥) ، العدد(١٠) ، ٢٠١٣، ص ١٠٠.